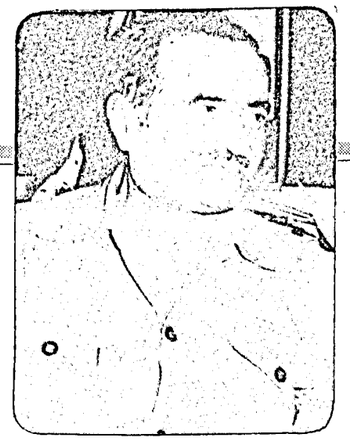

الرفيق ابو ماهر اليماني أمام المجلس الوطني

- لابد من تحديد الوسائل لحل المصاعب والمشاكل التي تواجهها جماهيرنا الفلسطينية واللبنانية الوطنية

اللجنة التنفيذية لم تتصرف كمؤسسة قيادية تقود مؤسسات منظمة التحرير قيادة جماعية

القى الرفيق ابو ماهر اليماني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية كلمة في الجلسة العامة للمجلس الوطني الفلسطيني تحدث فيها حول طبيعة عمل اللجنة التنفيذية والثغرات التي واجهتها خلال السنتين الماضيتين والاسباب الكامنة وراء هذا الخلل .

ونظراً لأهمية هذه المداخلة تعيد « الهدف » نشر نصها الكامل :

الأخ رئيس المجلس الوطني ،
الأخ رئيس اللجنة التنفيذية ،
الأخوة الأعضاء / الأخوة الاصدقاء الضيوف ،

على أرضية التقرير السياسي الذي قدمه مشكورا الأخ الزميل « أبو اللطف » تحدث من سبقني من الاخوة الاعضاء ، وحدد كل منهم رأيه ، وموقفه من القضايا السياسية التي تواجهنا في هذه المرحلة من مراحل نضالنا على مختلف الاصعدة الفلسطينية ، والعربية والعالمية .

وبالتالي لا أجدني بحاجة الى تكرار الكثير مما أتفق معه من التقرير السياسي ، أو ما طرحه الأخوة الاعضاء في مداخلاتهم على أرضية التقرير ، خاصة وأن الرفيق الدكتور جورج حبش قد حدد بوضوح وصراحة مواقفنا من الموضوعات السياسية المطروحة ، والتي ننطلق في تصويرنا لهذه المواقف من حرصنا على سلامة قضيتنا التي نناصل جميعا في سبيلها ومن حرصنا وسعينا المتواصل مع اخواننا ورفاقنا في فصائل حركة المقاومة ومع جماهيرنا لتعتين وحدتنا الوطنية التي تمكننا من مواجهة المؤامرات والمخططات والمشاريع التصفوية التي تتعرض لها ثورتنا وقضيتنا . . .

وعندما لا نلتقي مع غيرنا في تحديد هذه المواقف فاننا نحصر هذه المواقف في دائرة اختلاف الاجتهادات والتحليلات والاستنتاجات ، وندعو الى مزيد من الحوار حول تلك المواقف ، للوصول الى موقف وطني موحد يصون قضيتنا من ناحية ، ويعزز وحدتنا الوطنية من الناحية الثانية . . . ، وهذه هي مسؤولية كل عضو من أعضاء مجلسنا الوطني ، سواء كانت هذه المسؤولية من خلال المداخلات العامة أو الحوار في اللجنة السياسية أو في المناقشة العامة . . . .

الأخ الرئيس ،
الأخوة الأعضاء ،

سأتناول في مداخلتي هذه موضوعا هاما وأساسيا مرتبطا ارتباطا وثيقا بالنتائج التي سيتوصل اليها مجلسنا الوطني في مختلف المجالات والموضوعات السياسية والعسكرية والاعلامية والجماهيرية والاجتماعية والثقافية التي يناقشها وتناقشها اللجان المتخصصة المتفرعة عنه . . . عنيت بذلك موضوع اللجنة التنفيذية باعتبارها قيادة للمنظمة بين دورتي المجلس ، مهامها ، وأسلوب عملها . . . وكيف تقوم بتنفيذ قراراتكم التي تتخذونها بعد عدة أيام من البحث والحوار والمناقشة مستندا بذلك الى النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية من ناحية ، والى معايشتي لأعمال اللجنة التنفيذية بين دروتي المجلس من ناحية ثانية .

لقد نص البند « أ » من المادة السابعة من النظام الاساسي على ما يلي : « المجلس الوطني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير ، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها » .

ونصت المادة العاشرة في بندها « أ » على ما يلي : « ينظر المجلس في دورة انعقاده العادية في التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة التنفيذية عن انجازات المنظمة وأجهزتها . . . » .

ونصت المادة « ١٥ » من نفس النظام على التالي : - اللجنة التنفيذية ، هي أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة ، وتكون دائمة الانعقاد ، وأعضاؤها متفرغون للعمل ، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقررها المجلس الوطني ، وتكون مسؤولة أمامه مسؤولية تضامنية وفردية . . » .

من هذه الاشارات الثلاث من النظام الاساسي واضح أن مهمة المجلس الوطني وضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها ، واحالة هذه القرارات الى اللجنة التنفيذية لتضعها موضع التنفيذ .

واللجنة التنفيذية وفق المادة « ١٥ » مفروض أن تتولى تنفيذ هذه السياسة وتلك البرامج والمخططات ، التي اتخذها المجلس ، وهذا يوجب على اللجنة التنفيذية أن تقف في أول جلسة تعقدها بعد انتهاء أعمال المجلس وبعد أن توزع المسؤوليات على أعضائها ، أن تقف امام القرارات والبرامج والمخططات التي أقرها المجلس . وتكلف كل عضو من أعضائها متحملي مسؤوليات الدوائر بأن يقف أمام القرارات المتعلقة بدائرته ، ويضع برمجة تفصيلية لتنفيذ تلك القرارات ويعرضها على اللجنة التنفيذية لدراستها واقرارها ، ثم تقوم أمانة السر بتجميع هذه البرامج التفصيلية في ملف واحد توزعه على أعضاء اللجنة التنفيذية ، ليبقى كل عضو قادرا على تنهيج عمل دائرته ، وفق هذه البرامج من ناحية ، ولكي يكون قادرا على مناقشة تقارير رؤساء الدوائر الأخرى .

بعد ذلك تضع اللجنة التنفيذية جدولا زمنيا لمتابعة تنفيذ القرارات وفق البرامج المقررة ، عبر تقارير خطية يقدمها دوريا رؤساء الدوائر الى زملائهم أعضاء اللجنة التنفيذية لدراستها ووضع ملاحظاتهم عليها ومناقشتها في اجتماعات مخصصة لدراسة التقارير .

وبهذا الشكل من تنظيم عمل اللجنة التنفيذية تضمن اللجنة القيام بمهامها ، التي أسندها اليها المجلس الوطني ، وبالتالي تكون بالتالي قادرة على الوصول الى المجلس الوطني ، وبيدها تقرير متكامل عن هذه المهمة المتعلقة بتنفيذ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني .

اللجنة التنفيذية لم تتصرف كمؤسسة قيادية

الأخ الرئيس :
الأخوة الأعضاء ،

من موقع المسؤولية ، ومن خلال تجربتي كعضو في اللجنة التنفيذية أسجل أمام الأخوة أعضاء . . . . المجلس الوطني ان اللجنة التنفيذية لم تقم بهذه الخطوات الادارية التنظيمية التي هي من صلب واجباتها وبامكاني أن أسجل أو شيئاً من البرمجة لم يتم وعليه فإن غياب مثل هذا المنهج يترك المجال لرئيس كل دائرة بأن يتصرف وفق اجتهاده . . .

واستسمح الاخوة الزملاء أعضاء اللجنة التنفيذية عذرا اذا قلت أن اللجنة التنفيذية من وجهة نظري لم تتصرف كمؤسسة قيادية تقود دوائر مؤسسات منظمة التحرير ، لم تتبع جماعية لم تقف اللجنة أمام قرارات المجلس الوطني ، لم تبرمج عملها ، لم تضع لها سياسة موحدة في تنفيذ مهامها ولم تتفق خطة موحدة لتحركاتها .

. . . لو سئلت بعد مرور حوالي سنتين على مشاركتي في اللجنة التنفيذية ما هي برامج أية دائرة من الدوائر المتفرعة عن اللجنة التنفيذية لكان جوابي اعتذارا خجولا .

ولو قيل لي كيف تدار أعمال هذه الدائرة أو تلك وعلى يتم تنفيذ قرارات المجلس الوطني المتعلقة بهذه الدائرة أو تلك . . . لكان جوابي أسفا شديدا .

هذا عن قرارات المجلس الوطني وحصرها وترجمة تنفيذها ومتابعتها من قبل اللجنة التنفيذية أما أسلوب عمل اللجنة وقيامها بمهامها فيكفي أن أسجل أمامكم الملاحظات التالية :

١ - لا توجد حتى الآن لائحة داخلية لعمل اللجنة التنفيذية .

٢ - ليست لها مواعيد ثابتة للانعقاد ، فكلما ارتأى الأخ رئيس اللجنة التنفيذية ضرورة لانعقادها ، وأحيانا يدعوها قبل ساعات من موعد الاجتماع .

٣ - أما جدول أعمالها فيحدد دائما في بداية الجلسة .

صحيح أن اللجنة كانت تعقد اجتماعات قبل الغزو الصهيوني للبنان ، ولكنها من وجهة نظري لم تكن اجتماعات منتجة . . . كنا نجتمع ونجد أنفسنا أمام موضوعات مختلفة اما لنستعرض وضعا سياسيا أو نتائج اتصالات أو لاتخاذ قرار مالي وما شابه ذلك من الأمور الثانوية .

أما كيف تأخذ القرارات في اللجنة التنفيذية فتلك عملية لا بد من وضع منهاج وأصول لها . واذا تركنا اللجنة التنفيذية على هذه الحالة وانتقلنا الى الدوائر والأجهزة لوجدنا حالة من الافلاش بدءا من دوام العاملين فيها وصولا الى انتاج كل منهم . ولم ترسم اللجنة التنفيذية الصيغة السليمة لمراقبة أعمال دوائرها والعاملين فيها مما يستدعي ايجاد صيغة لتطبيق نظام العاملين ، وتحديد الجهة في كل دائرة من الدوائر التي يجب أن تتولى هذه المهمة . وهناك مؤسسات من المفروض ان تكون تابعة للدوائر محددة لا تعرف الدائرة ما يدور في تلك المؤسسات .

أسمع أحيانا كعضو في اللجنة التنفيذية أخبارا عن تحركات واتصالات سياسية يقوم بها أشخاص معنيون باسم المنظمة ونستفسر من الأخ رئيس الدائرة السياسية عن تلك التحركات والاتصالات السياسية فيقول صادقا ان اولئك الاشخاص ليسوا تابعين للدائرة السياسية ولا علاقة لهم بها . . . ونتعجب لأن اللجنة التنفيذية لم تقرر تكليف أولئك الاشخاص ، والدائرة السياسية لا علم لها بتحركاتهم علما بأن نشاطهم أحيانا يزاحم نشاط مكاتب الدائرة السياسية مما يسبب حرجا للممثلي المنظمة الرسميين . . .

اللجنة التنفيذية لم تناقش تقريرها السنوي

واذا انتقلنا الى التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة التنفيذية عن انجازات المنظمة وأجهزتها فلست بحاجة للحديث المطول عن عدم قيام اللجنة التنفيذية بهذا الواجب المفروض على اللجنة التنفيذية وهناك بعض الاخوة الزملاء قدموا تقاريرهم الى أمانة اللجنة التنفيذية ولكن اللجنة لم تدرس التقارير وفق الأصول لتقدم تقريرا شاملا عن أعمالها خلال سنتين في مختلف المجالات والدوائر . . . وبالتالي لم يتل على المجلس سوى التقرير السياسي الذي أعده الأخ الزميل أبو اللطف وتقرير الصندوق القومي الذي قدمه الزميل الدكتور صلاح الدباغ .

من موقعي كعضو في اللجنة التنفيذية أسجل نقدا سلبيا تضامنيا للجنة التنفيذية ينالني من هذا النقد ما ينال رفاقي أعضاء اللجنة وليسمح لي الأخ رئيس اللجنة التنفيذية أن أوجه له نقدا أشد بحكم موقعه كمسؤول أول والأسلوب الذي يدير به أعمال اللجنة ، ومن موقع الحرص على انتظام اعمال اللجنة التنفيذية كونها تمثل القيادة المفترض أن تنفذ قرارات المجلس الوطني لا أن نأتي بعد كل دورة من الدورات لنبدأ عملنا من جديد دون أن نعرف ما تم تنفيذه من قراراتنا السابقة ، فعملنا سلسلة متواصلة نربط الأولى بالثانية لنصل بالاخير الى ما نرتضي .

ومن موقع الحرص على انتظام أعمال اللجنة التنفيذية وضمانا لتنفيذ القرارات الهامة والأساسية والبرامج الطموحة والمواقف السياسية التي تتوصلون اليها بعد أيام من الحوار والمناقشات وسعيا للتقدم في عملنا وارساء تقاليد تنظيمية وادارية سليمة أتمنى على المجلس أن يتخذ القرارات التي تعالج هذه الناحية وتطالب اللجنة التنفيذية بضبط وتنظيم عملها لتتمكن من تأدية مهماتها في هذا المجال .

أقدم الاقتراحات التالية :

١ - تكليف اللجنة التنفيذية التي ستنتخبونها بأن تنقيد بالمادة ٣٧ من النظام تضع لنفسها لائحة داخلية تعالج كل الثغرات التي أشرت اليها وغيرها لتعمل بموجبها ، اذ لا يجوز أن « تستمر » قيادة العمل الفلسطيني بين دورتي المجلس على ما هي عليه .

٢ - تكليف اللجنة التنفيذية بتشكيل لجنة من بين اعضائها واعضاء مكتب رئاسة المجلس للتأكد من وضع قرارات المجلس الوطني موضع التنفيذ ولمراقبة سير العمل في مختلف دوائر المنظمة وأجهزتها ومؤسساتها ومتابعة تنفيذها .

٣ - مطالبة اللجنة التنفيذية العمل وفق النظام الاساسي فنقدم الى مجلسكم الكريم بالدورة القادمة تقريرا شاملا عن انجازات دوائر المنظمة وأجهزتها والمؤسسات التابعة لها لتتمكن اللجان التي ستشكل في الدورة القادمة من دراسة التقارير المتعلقة بها وتتخذ قراراتها مستندة الى ما تم تنفيذه من القرارات المتخذة في الدورة الحالية .

أوجه نقدي للأخ أبو عمار

أيها الأخوة ،

ان أهمية قراراتنا في تنفيذها وليست في ضبط كلماتها هنا ، ثم بعد ذلك يطبعها الأخ رئيس المجلس بتقرير يوزعه على اعضاء المجلس وعلى الدوائر ويبقى هذا التقرير مادة عندما نأتي الى الدورة الثانية .

أنا كعضو في اللجنة التنفيذية أنتقد نفسي وانتقد زملائي وانتقد الأخ رئيس اللجنة التنفيذية الذي هو فعلا مسؤول مسؤولية أولى على ضبط أعمال اللجنة التنفيذية وتوجيهها بالوجهة الصحيحة ان هي قصرت ، علما أنه تمت محاولة أولى وثانية لتضع لائحة تضبط أعمالنا ولكننا فعلا لم نضعها موضع التطبيق .

الأخ الرئيس :
الاخوة الأعضاء ،

تناول من سبقني في الحديث وخاصة الاخوة أبو أياد ، شفيق الحوت ، صلاح صلاح ، توفيق الصفدي ، عن معاناة أهلنا في لبنان ، اللبنانيين منهم والفلسطينيين حيث بلغ عدد المشردين من بيوتهم والملاحقين في أمنهم والمحرومين من عملهم مئات الالاف مطلوب من مجلسنا الوطني أن يحدد الوسائل التي من خلالها يمكن معالجة كافية للمشاكل والمصاعب التي يواجهونها وتأمين الدعم المادي لهم . . . فالجماهير الوطنية اللبنانية التي أعطتنا كل ما تملك . . تستحق منا كل دعم مستطاع لتمكينها من طرد المحتل الصهيوني من ناحية والتغلب على المشاكل الحياتية من ناحية ثانية .

النقطة الأخيرة :

لنا اخوة من أبناء فلسطين يعملون في البلدان العربية وخاصة البترولية منها ، أسهم هؤلاء الأخوة مع اخوانهم المواطنين في تلك البلدان بتعمير المرافق الحياتية والأساسية يواجهون منذ فترة مشاكل عديدة تتعلق بالاقامة والتنقل والتعليم ، وقسم كبير منهم مهدد بالطرد من العمل لأتفه الأسباب ويتم استبدالهم بغيرهم من عمال البلدان غير العربية . . مطلوب من مجلسنا الوطني أن يوصي اللجنة التنفيذية بوضع هذا الموضوع في أولوية اهتماماتها . . . وبذل كل الجهود مع الدول المعنية لمعالجة هذه المشاكل وما أكثرها ولا بد أن يكون كل واحد من اعضاء المجلس الوطني قد صادفوا في تجوالهم فتاة مطرودة من هذا البلد أو ذاك تقيم في مطار من المطارات العربية لأنه ممنوع عليها أن تنزل في لبنان مثلا لأن وثيقة سفرها قد انتهت ، كثيرون من العائلات التي عمل معيلوها في دول الخليج مثلا وقضى عشرين عاما توفي هذا المعيل فتصبح عائلته مهددة بالطرد من ذلك البلد الذي قضى زهرة شبابه فيه ، أهلنا الذين يعملون أيضاً في كثير من البلدان العربية وخاصة في الخليج ، عدة سنوات لا يسمح لابنائهم الا بنسبة ضئيلة جدا بأن يتعلم في المدارس المحلية وهؤلاء الذين ذهبوا الى هذه البلدان لكي يؤمنوا صمود أهلهم سواء كانوا داخل الارض المحتلة أو في التجمعات الاخرى يعودون وأولادهم جهلة . وقد صادفت الكثير من المكاتب في العام الماضي الكثير من هذه المشاكل ، نأمل أن يوصي المجلس الوطني اللجنة التنفيذية أن تضع مثل هذه الموضوعات في أولويات اهتماماتها بالاضافة الى نشاطاتها صحيح أن القضية السياسية هي الاساسية لكن لا ننسى اطلاقا ان القضية الاجتماعية والمشاكل الحياتية هي التي توفر الوقت والجهد والامكانيات للمواطنين جميعا ان يسهموا معنا في تنفيذ برامجنا السياسية